الأمم المتحدة S/PV.9835

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9835**

الأربعاء، 15 كانون الثاني/يناير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بن جامع/السيد كودري	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيد لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنياتي للجميع بمناسبة حلول العام الجديد والترحيب بأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا. وأود كذلك أن أعرب عن خالص امتناني للواء بيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، الذي سيقدم إحاطة للمجلس في الجلسة المغلقة للمرة الأخيرة في فترة ولايته.

إذ نتدبر في أحداث العام الماضي ونتطلع إلى ما يحمله العام المقبل من فرص وما ينطوي عليه من تحديات، أتطلع إلى مواصلة العمل مع المجلس من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع في اليمن. وقد قضيتُ معظم الوقت العام الماضي في محاولة حماية اليمن من التصعيد الإقليمي ومحاولة تركيز الانتباه على الفرصة الحقيقية جدا لحل النزاع اليمني. غير أن السياق يتخذ طابعا دوليا متزايدا، حيث كثفت حركة أنصار الله ضرباتها في إسرائيل وواصلت هجماتها في البحر الأحمر، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكذلك إسرائيل إلى شن ضربات انتقامية على اليمن. وألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية الأخيرة أضرارا بالبنية التحتية المدنية الحيوية، بما فيها ميناء الحديدة ومطار صنعاء الدولي. وتؤثر الأضرار التي لحقت بالميناء وزوارق القطر في القدرة على تفريغ شحنات المساعدة الإنسانية. وتواصل الأمم المتحدة توجيه رسائل متسقة وقوية مفادها أنه يجب ألا يكون المدنيون والبنية التحتية المدنية أهدافا أبدا، سواء في اليمن أو في إسرائيل أو في غزة. وتبعث المناقشات الجارية لوقف إطلاق النار في غزة والإفراج عن الرهائن الأمل في أن تتاح فرصة لوقف التصعيد في المنطقة.

بيد أن دائرة الضربات والضربات المضادة المتصاعدة تسد آفاق السلام وتصرف الانتباه والموارد بالغة الأهمية عن اليمن حتى الآن. وهذه الأعمال تهدد الأمن البحري وتزعزع استقرار اقتصاد اليمن وتؤدي إلى توتر الاستقرار الإقليمي. وقد أصبحت ضرورة معالجة الأزمة اليمنية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى حيث إن الاستقرار الإقليمي يتطلب، في جانب منه، تحقيق السلام في اليمن.

وقد تواصلتُ بنشاط مع الأطراف المعنية اليمنية والإقليمية والدولية في جميع أنحاء المنطقة حيث أجريت مناقشات صعبة أحيانا، وبناءة في كثير من الأحيان وصريحة دائما خلال زياراتي إلى مسقط وصنعاء وطهران والرياض لتكثيف التفاعلات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأوجه إلى جميع المتحاورين نفس الرسالة: إننا بحاجة إلى وقف فوري للتصعيد وتعاون حقيقي من أجل السلام. فما زال حوالي 40 مليون يمني ينتظرون منذ وقت طويل جدا.

وخلال لقاءاتي مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في صنعاء، كررتُ النداءات التي سبق أن وجهها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية الدكتور تيدروس غيبريسوس خلال زيارته الأخيرة إلى صنعاء، والتي حث فيها حركة أنصار الله بقوة على الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والدولية والبعثات الدبلوماسية والقطاع الخاص المحتجزين تعسفا. وحثثتهم أيضا على الإفراج عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها المكون من 25 فردا المحتجزين بشكل غير قانوني منذ أكثر من عام. والتقيت خلال زيارتي بأسرة زميلي المحتجز منذ أكثر من ستة أشهر. والتقيت بأطفال يفتقدون والدهم وزوجة تفتقد زوجها وبأم تفتقد ابنها. وتجسد معاناتهم وأملهم الدائم في إطلاق سراحه تجربة عدد لا يحصى من الأسر المتضررة من هذه الاعتقالات الجائرة. كما أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تتحدث عن موجة جديدة من عمليات الاحتجاز التعسفي، تزيد من تفاقم معاناة الأسر وتقوض الثقة. وأرجو أن يظل المجلس ثابتا في دعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان الإفراج غير المشروط عن المحتجزين تعسفا.

وبينما تطغى التوترات الإقليمية على العناوين الرئيسية، نشهد بعض التصعيد على عدة جبهات، مما يذكرنا بأنه يمكن فقدان الاستقرار النسبي والتحسن في الظروف الأمنية للمدنيين السائدين منذ هدنة عام 2022. ففي حادث مأساوي وقع في محافظة تعز، قُتل طفلان وأصيب طفلان آخران في هجوم غرب مدينة تعز بالقرب من موقع غارة سابقة بطائرة مسيرة سلطتُ الضوء عليها في إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.9806). كما يساورني القلق بشأن التقارير الواردة عن عمليات عسكرية ينفذها أنصار الله في قرية حنكة آل مسعود في محافظة البيضاء. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات ويجب على الطرفين اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة نحو إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ويواصل مكتبي إجراء مناقشات مع الطرفين بشأن الإجراءات اللازمة لتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار.

وفي هذا المنعطف الحرج، فإن أي تصعيد إضافي قد يقوض الالتزامات القائمة وستكون له عواقب إنسانية مدمرة على الشعب اليمني الذي يعاني بالفعل منذ قرابة العقد من مشاق لا يمكن تصورها. ومن شأن العودة إلى العنف على نطاق واسع أن يؤدي إلى المزيد من النزوح وانهيار الخدمات الأساسية وتفاقم الأزمة الإنسانية الحادة بالفعل، مما سيدفع اليمن بعيدًا عن السلام الذي هو في أمس الحاجة إليه. وقد يؤدي ذلك إلى محو التقدم الذي أُحرز بشق الأنفس على صعيد وقف التصعيد وإلى تقويض الثقة الهشة اللازمة للنهوض بعملية سلام مستدامة. ومن أجل الشعب اليمني وللحفاظ على إمكانات السلام، أحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يُعمق المعاناة أو أن يقوض التقدم المحرز حتى الآن.

ويجري مكتبي حوارات مكثفة حول القضايا الاقتصادية مع الطرفين على المستوى التقني وأرحب بتعاملهما الصريح واعترافهما بالتحديات الاقتصادية الملحة وتطلعاتهما المشتركة إلى مستقبل أفضل لجميع

اليمنيين. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين المصرفي والخاص لتحديد التدابير اللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في اليمن والتحضير لحوار أوسع نطاقاً بشأن الاقتصاد. ويؤثر التدهور الاقتصادي المستمر في أنحاء اليمن كافة على الجميع، لا سيما الفئات الأكثر ضعفاً. وبينما اتخذت الحكومة اليمنية وحركة أنصار الله على السواء خطوات لمعالجة الأزمة، فإنه يجب معالجة التحديات الهيكلية الأوسع نطاقاً من خلال التعاون. وقد بحثنا في مناقشاتنا كيف يمكن للتعاون بين الطرفين أن يفتح الأبواب أمام جني ثمار السلام البالغة الأهمية، بما في ذلك توحيد البنك المركزي واستئناف تصدير الوقود الأحفوري ودفع رواتب موظفي القطاع العام بالكامل. ويجب على الطرفين التصرف بحزم وينبغي ألا يؤخرا جهودهما لإحراز تقدم في اغتنام الفرص الملموسة بناءً على سيناريوهات مستقبلية متخيلة. إن الوقت ليس في صالحنا والتأخير لن يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة أولئك الذين تحملوا الكثير بالفعل. وتكلفة التقاعس ستكون باهظة وستتحمل الفئات السكانية الأضعف في اليمن العبء الأثقل لذلك.

ونواصل التركيز في جهودنا على إيجاد مسارات للسلام المستدام. ويواصل مكتبي تيسير سلسلة من الحوارات السياسية بمشاركة الأحزاب السياسية اليمنية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين والخبراء البارزين. وتعطي تلك المبادرات الأولوية للمشاركة الفعالة للنساء والشباب، بما يكفل أن تكون أصواتهم محورية في بلورة رؤية شاملة للجميع لمستقبل اليمن، كما أن أصواتهم ضرورية لإرساء أسس عملية سياسية أوسع نطاقاً. ولاستكمال تلك الحوارات، نجري مشاورات لإبراز وجهات نظر الفئات المهمشة.

وبموازاة ذلك، يتواصل مكتبي مع ممثلين للجنة التنسيق العسكري للمضي قدماً في الخطوات الرامية إلى تحقيق وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. كما نواصل جهودنا لعقد اجتماعات للجان الأسرى التابعة للطرفين ونحث جميع الأطراف على مواصلة العمل لكفالة الإفراج عن المحتجزين لأسباب ذات صلة بالنزاع على أساس مبدأ الكل مقابل الكل. وإعطاء الأولوية لهذا الملف الإنساني ضروري لا لتخفيف المعاناة الفورية فحسب، ولكنه يمثل أيضًا خطوة حاسمة في وضع أساس لاتفاقات أوسع نطاقًا. وتُظهر هذه الإجراءات التزامًا حقيقيًا بالمضي قدمًا في عملية السلام وتشير إلى الرغبة في إعطاء الأولوية لرفاه المتضررين من النزاع.

ولئن كان العام المقبل لن يخلو من التحديات، فإن تصميمي على حماية التقدم المحرز حتى الآن بشأن خريطة الطريق وإبقاء التركيز على آفاق السلام في اليمن لا يزال قائماً. وهناك حاجة إلى وقف التصعيد في المنطقة ككل ويجب دعم العمل النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة لبلوغ هذا الهدف. وسيعود تحقيق الاستقرار والسلام في اليمن بالنفع على الجميع ويجب أن تتماشى الجهود المبذولة مع تطلعات شعبه إلى السلام والكرامة وإلى مستقبل خالٍ من شبح الحرب.

وعلى خلفية التصعيد وعدم اليقين في المستقبل في المنطقة، أشعر بالقلق إزاء احتمال أن تعيد الأطراف تقييم خياراتها للسلام وأن تخطئ في حساباتها على أساس افتراضات خاطئة. وستكون وحدة مجلس الأمن ورسائله المتسقة إلى الأطراف بشأن أهمية التوصل إلى تسوية تفاوضية ذات أهمية محورية خلال الشهور المقبلة. وقد كان لالتزام المجلس دور فعال في تعزيز التوقعات الدولية بالتقدم وإظهار العزم

المشترك على دعم اليمن في طريقه نحو السلام. وبينما نتعامل مع التحديات المقبلة، سيظل هذا الصمود أمراً حيويًا – ليس للحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن بشأن عناصر خريطة الطريق فحسب، ولكن أيضًا لإحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع والحفاظ على الأمل في مستقبل أكثر إشراقًا واستقراراً للشعب اليمني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتمنى لأعضاء المجلس سنة جديدة سعيدة وأن أشكر اللواء بيري على خدمته. كما أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته وجهوده الحثيثة لإحلال السلام للشعب اليمني.

تستمر الأعمال العدائية في اليمن وفي محيطه وفي المنطقة ككل، مخلفة عواقب إنسانية على المدنيين تثير القلق على نحو متزايد. فقد واصل الحوثيون استهداف إسرائيل بالطائرات المسيرة والصواريخ، مما تسبب في إصابة العديد من المدنيين وإلحاق أضرار بمدرسة بالقرب من تل أبيب ومنازل في يافا. وأدت الغارات الجوية الإسرائيلية على الحديدة وصنعاء إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين وألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية المدنية. وبشكل عام، فقد شهد الشهر المنقضي زيادة مقلقة في الهجمات على البنى التحتية المدنية الحيوية التي يعتمد عليها ملايين الأشخاص في الحصول على الكهرباء والتنقل الآمن وفي استيراد المواد الغذائية والطبية الأساسية.

وفي أعقاب سلسلة من الضربات الجوية – آخرها تلك التي استهدفت ميناءي الحديدة ورأس عيسى في 10 كانون الثاني/يناير – لحقت أضرار كبيرة بموانئ اليمن المطلة على البحر الأحمر، مما أدى إلى انخفاض كبير في قدراتها. وعلى وجه الخصوص، يعمل ميناء الحديدة، وهو بوابة حيوية للوقود والسلع التجارية وكذلك الإمدادات الإنسانية، بنسبة 30 في المائة تقريبًا من طاقته الاستيعابية على أساس أفضل التقديرات الحالية. ويعتمد اليمن على الاستيراد لتأمين أكثر من ثلثي احتياجاته من المواد الغذائية ونحو 90 في المائة من جميع الأدوية والمستلزمات الطبية للسكان. ويعتمد العاملون في المجال الإنساني على تلك الموانئ البحرية لجلب الإمدادات الإنسانية المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والدواء. وتتسبب إعاقة عملياتها في مشقة ومعاناة هائلتين للمدنيين بشكل مباشر. والأمر يستوجب تجنيب البنى التحتية التي تؤدي هذا الدور الذي لا غنى عنه الأخطار.

وكما تردد على نطاق واسع، فقد وقع الهجوم الإسرائيلي على مطار صنعاء الدولي في 26 كانون الأول/ديسمبر أثناء هبوط طائرة ركاب تجارية. ورغم أنه لم يلحق ضرر بالطائرة لحسن الطالع، فقد أسفر الهجوم عن مقتل ثلاثة مدنيين على الأقل وإصابة 30 آخرين، بمن فيهم أحد أفراد طاقم الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. كما كان الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والسيد جوليان هارنيس، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وزملاء آخرون من الأمم المتحدة حاضرين في المطار في ذلك الوقت. ولحقت بالمطار أضرار جسيمة، لا سيما تدمير برج

مراقبة الحركة الجوية، مما يثير مخاوف بشأن سلامة الطيران والحركة الآمنة للركاب في المستقبل. وشأنه شأن موانئ اليمن الواقعة على البحر الأحمر، فإن مطار صنعاء ذو أهمية حيوية للعمليات الإنسانية. فهو شريان حياة لحركة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والإمدادات المنقذة للحياة. وستؤثر الاضطرابات في عملياته بشكل مباشر على قدرتنا على تقديم الخدمات الطبية وستؤثر سلبًا على المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يحتاجون للسفر إلى الخارج للحصول على الرعاية الطبية.

وأكرر مطالبة الأمين العام جميع الأطراف بأن تحترم القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وأن تبذل كل ما في وسعها لتجنّب البنية التحتية التي يعتمد عليها المدنيون.

كان الدكتور غيبريسوس في اليمن للتفاوض بشأن إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المحتجزين لدى الحوثيين ومناقشة الوضع الإنساني مع الشركاء والمسؤولين. وقد أسفرت اتصالاته عن التزام سلطات الأمر الواقع الحوثية أولاً باستكشاف مسار يؤدي إلى إطلاق سراح جميع الموظفين المحتجزين، وثانياً تحسين ظروف احتجازهم إلى حين إطلاق سراحهم. وأغتنم هذه الفرصة لأحث سلطات الأمر الواقع الحوثية على الوفاء بهذا الالتزام والاستجابة لدعوة الأمين العام للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

لا يزال الناس في اليمن يواجهون أزمة إنسانية وأزمة حماية حادة. ووفقا للنداء الإنساني الموحد لعام 2025، الذي سيصدر قريبا، فإن الأزمة تزداد سوءا. يحتاج ما لا يقل عن 19,5 مليون شخص في اليمن إلى المساعدة الإنسانية والحماية هذا العام، أي بزيادة 1,3 مليون شخص عن عام 2024. وما يقرب من نصف سكان اليمن – أكثر من 17 مليون شخص – غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. إن الفئات الأكثر تهميشاً – بما في ذلك النساء والفتيات والنازحون والمجتمعات المحلية مثل المهمشين – هم الأكثر تضرراً. يعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة تقريباً من التقزم المتوسط إلى الشديد الناجم عن سوء التغذية.

ووصلت الكوليرا إلى مستويات مروعة. تشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن اليمن تحمل أعلى عبء عالمي للكوليرا في عام 2024، حيث توجد فيه 35 في المائة من حالات الكوليرا و 18 في المائة من الوفيات المرتبطة بها في جميع أنحاء العالم. وقد أضاف ذلك وحده أعباءً هائلة على النظام الصحي الذي يعاني بالفعل من ضغوط شديدة. علاوة على ذلك، لا يزال هناك ما يقدر بـ 4,8 مليون شخص نازحين داخليا، معظمهم من النساء والأطفال.

وما زلنا ملتزمين بمساعدة المحتاجين في جميع أنحاء اليمن. لذلك نحن بحاجة إلى دعم من المجلس ومن الجهات المانحة لتقديم الأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة على النطاق المطلوب. نحتاج أيضا إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية القائمة على المبادئ. ويشجعني الإبلاغ عن إحراز تقدم متواضع ولكنه مستدام على هذه الجبهة. في الشهر الماضي، عبرت بعثة للأمم المتحدة بقيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية خط الجبهة في مدينة تعز للمرة الأولى منذ عام 2016، مستفيدة من المبادرات المحلية التي أطلقها المجتمع المحلي.

كما شهدنا خلال الأشهر الأخيرة تسريع الموافقة على تأشيرات الدخول للموظفين الدوليين والاتفاقات مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين – وهو تطور مشجع في معالجة العوائق البيروقراطية التي تعترض العمليات الإنسانية.

وفي الشهر الماضي، طلب وكيل الأمين العام فليتشر دعم مجلس الأمن في ثلاث نقاط محددة (انظر S/PV.9806). ومع دخولنا في تشكيلة جديدة للمجلس، أود أن أكرر تلك النقاط التي تتفق مع ملاحظاتي اليوم.

أولاً، فيما يتعلق بالنفوذ الجماعي للمجلس لضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، فإن ذلك يستلزم ضمان عدم المساس بالبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك الموانئ والمطارات وشبكات المياه والكهرباء. إن الإضرار بتلك البنية التحتية يمكن أن يضر بالمدنيين، أولاً وقبل كل شيء، الذين يعانون بالفعل وأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها.

أما النقطة الثانية فهي دعم التمويل الإنساني الكامل لضمان أن الشعب اليمني العالق في الأزمة المستمرة منذ عقد من الزمن يمكن أن يحصل على بعض الأمل.

والثالثة هي الدعم المستمر والثابت لجهود المبعوث الخاص غروندبرغ لتمكين استئناف عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة بقيادة يمنية. في نهاية المطاف، إن أقصر الطرق وأضمنها للخروج من عقد من المعاناة والأزمة الإنسانية في اليمن هو التوصل إلى حل سياسي دائم.

بالإضافة إلى ذلك، ودعماً لجهود الدكتور غيبريسوس المبذولة في الميدان أواخر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أطلب إلى المجلس دعم جميع الجهود الرامية إلى تأمين الإفراج الآمن عن جميع المحتجزين من موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني.

وآمل أن نتمكن من إيجاد مسار أفضل للمضي قدما لإيجاد حل لهذه الأزمة، وأنا على استعداد للعمل مع المجلس في هذا المسعى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الهامتين اليوم.

وأود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، نرحب بالزيارات والجهود المتواصلة التي يقوم بها كل من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية غيبريسوس والمبعوث الخاص غروندبرغ لتأمين إطلاق سراح المعتقلين. ونشعر ببالغ القلق إزاء مزاعم الحوثيين بشأن المزيد من الاعتقالات التعسفية وغير القانونية لمواطنين يمنيين. إننا ندعو المجلس إلى التوحد في إدانة الاعتقالات الحوثية بأشد العبارات ونطالب الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين دون قيد أو شرط، مما يتيح بيئة عمل آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية لمن هم في

أمس الحاجة إليها. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث يحتاج ما يقرب من 20 مليون يمني الآن إلى المساعدة، كما أوضحت لنا السيدة مسويا بشكل صارخ.

ثانياً، ستستمر المملكة المتحدة في دعم حرية الملاحة، بما في ذلك في البحر الأحمر وخليج عدن، ونتطلع إلى تمديد ولاية القرار 2722 (2024) في وقت لاحق اليوم.

تدين المملكة المتحدة الهجمات الحوثية المستمرة والمتهورة ضد المراكز السكانية الإسرائيلية. ونحن واضحون بشأن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ضد تلك الهجمات. ولكن يجب أن يتم ذلك بما يتوافق مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحاجة إلى تجنب إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية الحيوية مثل ميناء الحديدة – نقطة الدخول الرئيسية للمواد الغذائية والإمدادات الإنسانية إلى اليمن.

ثالثاً، إن المملكة المتحدة حازمة في دعمها للحكومة اليمنية. ولهذا السبب نشارك في استضافة فعالية هذا الشهر لحشد الدعم الدولي للحكومة اليمنية بصفتها الممثل الشرعي للشعب اليمني ومن أجل تعزيز الاستقرار والحوكمة المستقرة. لا يمكن لليمن أن يزدهر حقا إلا عندما يكون جميع اليمنيين قادرين على لعب دورهم في بناء مستقبل أفضل لبلدهم.

أخيراً، وبمناسبة الإحاطة الأخيرة التي قدمها اللواء بيري للمجلس، أود أن أشيد بجهوده وأن أقدرها في دعم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة والشعب اليمني في محافظة الحديدة. وأشكره على ما قدمه من خدمات.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر بنما رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة، وكذلك السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما القيمتين.

تُعرب جمهورية بنما عن قلقها العميق إزاء تصاعد التوترات في اليمن، والأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على المنطقة والتدهور المستمر للحالة في البحر الأحمر. نحن نتابع عن كثب تحركات ومساعي المبعوث الخاص إلى اليمن، ونُقدر جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. كما ندعم الجهود المبذولة لتهيئة حيز سياسي كاف وإحياء حوار بنّاء قد يفضي إلى حل سياسي مستدام للنزاع، وبالتالي إلى ضمان مستقبل مستقر للشعب اليمني.

لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مستمرة في التدهور. فوفقاً للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025 التي أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن 19.5 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية، وذلك يعكس التأثير المدمر للنزاع، والانهيار الاقتصادي، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتشدد بنما على الحاجة الملحة لتسهيل تدفق المساعدات الإنسانية وتود تذكير جميع الأطراف بالتزاماتها بضمان وصول المساعدات مباشرة إلى المدنيين المحتاجين، وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبصفتنا دولة بحرية، ندين بشدة الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية في مياه البحر الأحمر. فأعمال العنف تلك تعرض الأمن البحري الدولي وحركة مرور السفن للخطر، مما يؤثر بشكل مباشر على سلاسل الإمداد العالمية والمساعدات الإنسانية التي تحتاجها المنطقة. إن حق الملاحة هو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي يجب أن تلتزم به جميع الدول وجميع الأطراف الفاعلة الدولية. ويتجلى التزام بنما بحق الملاحة في إدارتها الفعالة والمحايدة لقناة بنما، والتي تعكس بدورها احترامها للسيادة والحقوق الدولية. منذ بدء الهجمات في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 باحتجاز السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها – الذين ما زالوا محتجزين كرهائن لدى المتمردين الحوثيين والذين نطالب بإطلاق سراحهم الفوري والكامل وغير المشروط – شن 136 هجوماً على سفن تجارية، أكثر من عشرة منها استهدفت سفناً ترفع علم بنما، بما فيها ناقلات نفط. كما تشكل الهجمات على تلك السفن خطراً جسيماً على البيئة.

وتدين بنما بشدة أيضا الهجمات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وموظفي المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة واحتجازهم التعسفي وغير المبرر. إذ يخاطر العاملون في المجال الإنساني بأرواحهم ويعملون في ظروف بالغة الصعوبة لإيصال المعونات إلى أشد المحتاجين. هذه الأفعال غير مقبولة بتاتاً ويجب أن تتوقف فورا. ويجب الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفا، كما يجب وقف جميع الأعمال التي تعرقل إيصال المساعدات الإنسانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا الشديد إزاء الحالة بالغة الخطورة في اليمن، وأن نوجه نداءً ملحاً إلى كافة الأطراف المعنية لجعل رفاه الشعب اليمني المحاصر على رأس أولوياتها. من الضروري المضي قدماً نحو حل شامل ومستدام يحترم احتراماً كاملاً حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولن يتحقق الاستقرار في المنطقة إلا بالتزام صادق بالحوار ووقف العمليات العسكرية وتضافر الجهود الدولية.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تتوجه باكستان بالشكر إلى الرئاسة الجزائرية على عقد جلسة الإحاطة المهمة اليوم.

كما نعرب عن الشكر للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على ما قدماه من مستجدات مهمة بشأن اليمن.

لا تزال باكستان يساورها قلق بالغ إزاء النزاع المستمر في اليمن، الذي تسبب في أزمة متشعبة الأبعاد، شملت انهياراً في الاقتصاد، وآثاراً مناخية، وشكلت إحدى أفدح حالات الطوارئ الإنسانية التي شهدها التاريخ المعاصر. ونعتقد اعتقادا قويا أنه يجب التوصل إلى حل للنزاع في اليمن من خلال الوسائل الدبلوماسية والسياسية. إننا نحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للحوار والمشاركة في عملية سياسية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها وحل الخلافات بالوسائل السلمية. ونؤيد تأييداً كاملاً الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود الإقليمية، ولا سيما جهود المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع اليمني على أساس الأطر المتفق عليها. تُقدّر باكستان التقدم الملموس الذي أُحرز في مفاوضات السلام التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي أفضى إلى اتفاقات جوهرية بين

الأطراف تقضي بوقف العمليات العدائية ووقف شامل لإطلاق النار والمباشرة في إنعاش الاقتصاد واستئناف تصدير النفط وكفالة دفع رواتب العاملين في القطاع العام. ومن الأهمية بمكان صون تلك المكاسب ورسم خارطة طريق وتنفيذ الالتزامات تنفيذاً كاملاً من أجل إرساء دعائم سلام مستدام.

وباكستان يساورها قلق شديد إزاء الغارات الجوية على اليمن. وقد أدت الغارات الجوية الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية في اليمن، بما في ذلك على مطار صنعاء الدولي وموانئ البحر الأحمر ومحطات توليد الطاقة، إلى سقوط ضحايا من المدنيين، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والسياسية المتردية في اليمن. كما أننا يساورنا قلق بالغ إزاء هجمات الحوثيين على السفن التجارية والبحرية في البحر الأحمر، والتي تهدد التجارة العالمية والاستقرار الإقليمي والبيئة.

لا تزال الأزمة الإنسانية في اليمن تمثل واحدة من أفدح الكوارث التي يشهدها العالم. إذ يواجه ما يقرب من نصف السكان – 17 مليون شخص – انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعاني 3.5 مليون شخص من سوء التغذية الحاد. وتؤدي آثار تغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وأفضت إلى نزوح 4.5 مليون شخص. وتستدعي معالجة هذه الحالة استجابة دولية حازمة ومنسقة. إننا نحث البلدان المانحة على زيادة مساهماتها في خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2025. كما تعرب باكستان عن قلقها العميق إزاء احتجاز الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

لا يمكن النظر إلى الحالة في اليمن بمنأى عن التطورات الإقليمية الأوسع نطاقا، ولا سيما العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر في غزة. يتعين على مجلس الأمن أن يحافظ على وحدة موقفه وأن يتخذ التدابير اللازمة لتعزيز وقف دائم لإطلاق النار في غزة وضمان تهدئة الحالة في المنطقة. وتؤكد باكستان من جديد التزامها بدعم جهود المبعوث الخاص لتيسير عملية سياسية بقيادة وملكية اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. ويظل النهج الدبلوماسي والحوار السبيل الوحيد المجدي لإحلال سلام دائم في اليمن.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على ما قدماه من معلومات مستكملة وافية. كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة مجلس الأمن اليوم.

إننا إذ نجتمع في أول جلسة إحاطة بشأن اليمن في عام 2025، تزداد حدة التوترات المحيطة بالبلد مع الأسف، في الوقت الذي تلوح فيه في الأفق بارقة أمل في أرجاء المنطقة الأوسع نطاقا. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية اليوم:

أولاً، فيما يتعلق بالأعمال العدائية الجارية، من الأهمية بمكان أن يبعث مجلس الأمن برسالة قوية وموحدة لا لبس فيها تدين بوضوح هذه الأعمال التحريضية. ويصر الحوثيون على منطقهم المتمثل في مهاجمة السفن في البحر الأحمر وتصعيد الهجمات على إسرائيل ما لم يُحل الوضع في غزة. إن هذا المنطق مضلل وغير مقبول ويقوض الاستقرار سواء في اليمن أو في المنطقة ككل ويعرّض الجهود الدبلوماسية في غزة ولبنان وسورية للخطر. وتجسد الأعمال العدائية التي يقوم بها الحوثيون استغلالهم

المتعمد لحالة التقلب السائدة على الصعيد الإقليمي من أجل مصالحهم الضيقة. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتماشى رد إسرائيل على هجمات الحوثيين مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بما يضمن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الظروف.

ثانيا، فيما يتعلق بحظر الأسلحة، يجب أن يكفل مجلس الأمن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينشر الحوثيون نظم أسلحة متطورة، بما في ذلك القذائف التسيارية والطائرات المسيرة وما يسمى بالصواريخ الفرط صوتية. ولكن من الواضح أنهم لا يملكون القدرة على تطوير هذه الأسلحة وإنتاجها بدون مساعدة خارجية رئيسية. لذلك، إذا يسّر أي بلد التزود بالأسلحة أو المواد ذات الصلة، فإن هذا العمل يشكل انتهاكا صارخا لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. وعلاوة على ذلك، تؤدي أي مساعدة عسكرية نشطة أو تعاون مع الحوثيين إلى تأجيج الحالة وزيادة زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يتخذ المجلس قرارا في وقت لاحق بعد ظهر اليوم يؤكد على أهمية تنفيذ حظر الأسلحة، بما يعكس النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني باليمن.

ثالثًا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تبعث الأزمة الإنسانية المتفاقمة في اليمن على القلق الشديد حيث لا تزال البنية التحتية المدنية والعاملون في المجال الإنساني يواجهون تهديدات خطيرة. وتشير التقارير إلى تراجع القدرة التشغيلية لميناء الحديدة، وهو شريان حياة بالغ الأهمية للشعب اليمني، بحيث يعمل بنسبة لا تتعدى 30 في المائة من قدرته الأصلية بعد الغارات الأخيرة. ومن الضروري ضمان التشغيل الكامل لميناء الحديدة والبنية التحتية الرئيسية الأخرى لإيصال المساعدات الإنسانية الدولية. وينبغي أن يبعث المجلس برسالة واضحة تعطي الأولوية لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن يظل المجلس أيضا متحدا في إدانة الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي على أيدي الحوثيين إدانةً قويةً وفي الدعوة باستمرار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. ونثني بالغ الثناء على الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والمبعوث الخاص ووكالات الأمم المتحدة في الاستفادة من جميع القنوات الممكنة لتأمين الإفراج عن جميع المحتجزين.

رابعا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نأمل أن تقدم الديناميات المتغيرة بسرعة في الشرق الأوسط فرصة جديدة في الوقت المناسب لتنشيط الحوار والمضي قدما بخريطة الطريق السياسية في اليمن. ونلاحظ مع التقدير الزيارة الأخيرة التي قام بها المبعوث الخاص إلى صنعاء لإرساء الأسس من أجل إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية. ويجب أن يواصل مجلس الأمن بصوت موحد دعمه الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص. ونحث جميع الأطراف، وخاصة الحوثيين، على الاستجابة بشكل بناء.

في الختام، ينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتشجيع الحوثيين على تغيير موقفهم الحالي وإظهار قدر أكبر من المرونة، مع الأخذ في الاعتبار أن السلام والأمن في الشرق الأوسط لغز مترابط يتألف من أجزاء منفصلة ولكنها مترابطة بطبيعتها ومع اغتنام الفرصة الحالية. ونعتقد أن جميع أصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسيين يجب أن يتعاونوا بفعالية أكبر لتحقيق هذه الغاية من أجل تعزيز المزيد من الأمن والسلام في المنطقة في عام 2025.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم.

زادت التوترات في اليمن والبحر الأحمر في الآونة الأخيرة، مع خطر حدوث المزيد من التصعيد. وبينما يستمر الحوثيون وإسرائيل في مهاجمة أحدهما الآخر، تشن الولايات المتحدة وإسرائيل غارات جوية على اليمن بصورة متكررة. وتؤكد الصين مجددًا أن الوسائل العسكرية ليست المخرج. ولن تؤدي مواجهة العنف بالعنف إلا إلى إدخال النزاع في دوامة من التصعيد المتزايد. فمن جهة، ينبغي أن يتوقف الحوثيون عن استهداف السفن التجارية وأن يحافظوا على سلامة خطوط النقل البحري في البحر الأحمر. ومن جهة أخرى، ينبغي أن توقف البلدان المعنية الغارات الجوية في اليمن وأن تحترم فعليا سيادة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه. وينبغي أن تلتزم جميع الأطراف المعنية الهدوء وتمارس ضبط النفس وتتجنب الأعمال التي من شأنها أن تزيد من حدة التوتر.

تجسد التسوية السياسية للمسألة اليمنية التوقع المشترك للمجتمع الدولي وهدفا طويل الأمد لمجلس الأمن. وينبغي أن تستجيب جميع الأطراف اليمنية بفعالية لدعوة المجتمع الدولي وتتحمل مسؤوليتها وتستأنف الحوار والتواصل وتجد مخرجا من المأزق السياسي وتدفع معا بعملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها. وتوجه مؤخرا المبعوث الخاص غروندبرغ إلى اليمن وبلدان أخرى في المنطقة للقيام بجولة أخرى من الوساطة. وترحب الصين بذلك وتدعم المبعوث الخاص في بذل جهود كبيرة لتعزيز الثقة المتبادلة وصياغة توافق في الآراء بين جميع الأطراف.

لا تزال الحالة الإنسانية في اليمن مزرية على نحو مثير للجزع. وينبغي أن يكثف المجتمع الدولي المساعدات المقدمة إلى اليمن. وينبغي أن تعطي الأمم المتحدة الأولوية لتنفيذ المشاريع في مجالات رئيسية مثل الأمن الغذائي والصحة العامة والمياه النظيفة لتلبية أكثر احتياجات الناس إلحاحا. وفي الآونة الأخيرة، عززت الأمم المتحدة التواصل والتنسيق مع الأطراف المعنية في محاولةٍ لتحسين العمليات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن والإفراج عن جميع المحتجزين. وتشيد الصين بالجهود ذات الصلة والتقدم المحرز.

ويوجد توافق قوي في الآراء بين أعضاء المجلس على أن وقف إطلاق النار في غزة سيساعد على تخفيف حدة التوترات في البحر الأحمر. وشهدت الآونة الأخيرة تطورات إيجابية بشأن وقف إطلاق النار في غزة. وستكون الأيام القليلة القادمة حاسمة في مسار التطورات في غزة. ويحدونا الأمل في أن تبدي جميع الأطراف إرادة سياسية حقيقية وتتخذ إجراءات ملموسة لتحويل تصور وقف إطلاق النار في غزة إلى واقع ملموس، وذلك من أجل إعادة الأمل للشعب الذي يعاني في غزة وتهيئة الظروف للتخفيف من حدة الفوضى الخطيرة في الشرق الأوسط.

هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها المجلس هذا العام في اليمن. ونأمل أن تتحسن الحالة في اليمن في العام الجديد وتحقق تقدماً جديداً وتأخذ شكلاً جديداً بتضافر جهود المجتمع الدولي. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة بذل جهود دؤوبة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة اليمنية وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا جزيل الشكر على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الوفد اليمني في هذه الجلسة.

من المؤسف أن نرى العام يبدأ عند الشعب اليمني بدوامة أخرى من العنف وتصعيد خطير آخر، وهو ما أدانته سلوفينيا في الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس في 30 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9829) وندينه مرة أخرى اليوم. واستمرت الهجمات المتهورة التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر وعلى إسرائيل وأدت الأعمال الانتقامية الإسرائيلية العنيفة، بما في ذلك الأسبوع الماضي، إلى إلحاق أضرار كبيرة بالبنية التحتية المدنية الحيوية في اليمن. إن التقارير التي تفيد بأن ميناء الحديدة لا يعمل إلا بنسبة 30 في المائة تقريبا من قدرته تبعث على القلق البالغ. وتشكل الموانئ شريان حياة بالغ الأهمية لليمن من المنظورين الإنساني والاقتصادي.

إن الحالة غير قابلة للاستمرار وغير مقبولة. وينبغي ألا يُستخدم الشعب اليمني كبيدق في لعبة جيوسياسية. فهو لا يستطيع ببساطة تحمّل هجوم آخر بعد 10 سنوات طويلة من الحرب ولا يستفيد شعب فلسطين من تلك الأعمال المتبادلة. لذلك نجدد دعوتنا إلى جميع الأطراف لوقف الهجمات والالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشدد بشكل خاص على حظر الهجمات على السكان المدنيين والبنى التحتية المدنية والأعيان المدنية. ونتطلع إلى اعتماد مشروع قرار يجدد الولاية المنوطة بالأمين العام لتقديم التقارير عن الهجمات في البحر الأحمر، ونشكر الولايات المتحدة واليونان على جهودهما بوصفهما مشاركَين في وضع المسودة الأولى. ونعرب مجدداً عن قلقنا البالغ إزاء الأثر البيئي المحتمل لهذه الهجمات والذي تجلى في الحالة الأخيرة مع ناقلة النفط "سونيون". ونأسف لعدم التمكن من إيراد هذا الجانب في مشروع القرار الحالي ونأمل أن نراه مدرجاً في النصوص المقبلة. وتذكّر سلوفينيا أيضاً بالحاجة الماسة إلى وقف إطلاق النار في غزة، الأمر الذي نعتقد أنه سيجلب الهدوء الذي تمس الحاجة إليه في المنطقة بأسرها.

ومن الواضح أنه يجب اتباع سياسة الدبلوماسية بدلاً من القوة النارية. لذلك نرحب بالعمل المكثف للمبعوث الخاص مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في الأسابيع الأخيرة، وننوه بزيارته الأخيرة إلى صنعاء وعقده مناقشات مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة اليمنيين. ونحث الجهات الفاعلة الإقليمية ذات النفوذ على الضغط من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب جميع الأطراف بغية وقف التصعيد وبناء الثقة. وندعو جميع الأطراف إلى اغتنام الفرصة وإظهار التزام حقيقي بالسلام والحوكمة من خلال الانخراط في خريطة طريق الأمم المتحدة والمضي قدماً في عملية سياسية شاملة بين الأطراف اليمنية. وينبغي ألا تضيع المكاسب التي تحققت في عام 2023 أو أن ينعكس مسارها.

إننا نواجه وقتاً تتزايد فيه الاحتياجات الإنسانية في اليمن وفي جميع أنحاء المنطقة وضغوطاً غير مسبوقة على دوائر العمل الإنساني. إن العاملين في المجال الإنساني، في عالم غالباً ما لا نتمكن فيه من تحقيق الإنجازات السياسية والدبلوماسية الضرورية، هم من يتولون معالجة الأوضاع مرة بعد أخرى. واحتجاز الحوثيين للعاملين في المجال الإنساني العام الماضي لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل هو إهانة لتلك الجهود المنقذة للحياة.

ونختتم بياننا اليوم بدعوة واضحة وبسيطة للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني المحتجزين في اليمن واحترام وحماية العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي الجزائر وغيانا وسيراليون وبلدي الصومال (مجموعة 3+1).

ونعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة جويس مسويا، على ما قدماه من معلومات مستكملة قيمة عن الحالة في اليمن. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

تؤكد مجموعة 3+1 من جديد دعمها الثابت للمبادرات والجهود الإقليمية التي تقودها الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تقودها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، من أجل تحقيق تسوية سياسية يمسك بزمامها ويقودها اليمنيون. وتظل العملية المتوازنة والشاملة، بمشاركة قوية من النساء والشباب، ضرورية لحل النزاع وتلبية تطلعات الشعب اليمني. ونشدد على أهمية الحفاظ على التقدم المحرز في مفاوضات السلام ونشجع على استمرار قيادة الأمم المتحدة لجهود الوساطة تلك.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، تؤكد مجموعة 3+1 على الشواغل والأولويات التالية.

النقطة الأولى هي حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة. وتكرر مجموعة 3+1 دعوتها للإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين من العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة لدى الحوثيين. ويشكل الاحتجاز التعسفي لهؤلاء الأفراد وأعضاء المجتمع المدني انتهاكات جسيمة بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نحث الحوثيين مجدداً على التوقف عن ممارسة الاحتجاز التعسفي للعاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون الخدمات المنقذة للحياة للشعب اليمني. وندين بشدة أيضاً استمرار استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، مثل الهجوم الأخير بطائرة مسيّرة على سوق في محافظة تعز الذي أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، والهجمات الأخيرة في منطقة حنكة آل مسعود في محافظة البيضاء.

والنقطة الثانية هي تزايد انعدام الأمن الغذائي. فقد تفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن بشكل كبير، حيث أبلغ برنامج الأغذية العالمي عن ارتفاع هائل في عدد الأسر غير القادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. وتشير التوقعات إلى أن 17 مليون شخص، أو 49 في المائة من السكان، سيواجهون نقصاً حاداً في الغذاء في عام 2025، حيث يواجه 5 ملايين شخص ظروفاً طارئة ويعاني 3,5 ملايين شخص من سوء التغذية الحاد. وتدعو مجموعة 3+1 إلى اتخاذ إجراءات دولية سريعة لتقديم تمويل كافٍ لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن.

والنقطة الثالثة هي الأخطار التي تهدد السلامة البحرية والبيئة. فهجمات الحوثيين في البحر الأحمر تشكل مخاطر جسيمة على النقل البحري العالمي وعلى النظام البيئي البحري، مع ما يترتب على ذلك

من عواقب طويلة الأمد على البيئة البحرية الهشة في البحر الأحمر. وتعرب مجموعة 3+1 عن شواغلها المستمرة إزاء تلك الهجمات وتدعو الحوثيين إلى وقف تلك الأنشطة فوراً.

والنقطة الرابعة هي العمل العسكري الخارجي. فالهجمات الخارجية المتصاعدة، بما في ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية على الأراضي اليمنية والتداعيات الأوسع نطاقاً للنزاع في غزة، تقوض جهود بناء السلام. ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف الإقليمية والدولية، على إعطاء الأولوية للقنوات الدبلوماسية ووقف الأعمال العسكرية في الأراضي اليمنية. وأي تصعيد إضافي ينطوي على تزايد كبير في احتمالات مفاقمة التوترات الإقليمية وتدهور الحالة التي يواجهها الشعب اليمني. ونؤكد أيضاً على أهمية الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الحوار. في هذا الصدد، ندعو الحوثيين إلى التوقف عن الأعمال التي تفاقم التوترات في المنطقة، لأن هذا السلوك يقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة. ويتحتم على جميع الأطراف التحلي بضبط النفس والالتزام بالمشاركة البناءة للتوصل إلى حلول دائمة. وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على أن الجهود الدبلوماسية والحوار السياسي هما وحدهما الكفيلان بحل الأزمة اليمنية، وليس التدخل العسكري.

وفي ضوء تلك التحديات، تتمسك مجموعة 3+1 بثبات بأن تأمين وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة هو خطوة أولى حاسمة نحو تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء المنطقة. إن وقف إطلاق النار هذا ضروري لوقف المزيد من التصعيد وتهيئة المناخ اللازم من أجل عملية سلام حقيقية وشاملة.

في الختام، نؤكد على الأهمية الحاسمة للحفاظ على المشاركة الدولية الهادفة مع اليمن. وتعيد المجموعة التأكيد على دعمها لعملية سلام يقودها ويتولى زمامها اليمنيون برعاية الأمم المتحدة، وتدعو إلى مشاركة دولية تعاونية لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في اليمن.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للمبعوث الخاص هانس غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة مسويا، على إحاطتيهما القيمتين. كما أرحب ترحيباً حاراً بحضور الممثل الدائم لليمن.

لا يزال بالغ القلق يساور اليونان إزاء تصاعد استخدام القوة والخطاب التحريضي والتقلبات المستمرة في المنطقة، حيث تشكل الحالة في اليمن مصدر قلق متزايد. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء العدوان المستمر للحوثيين، بما في ذلك الهجمات غير المبررة باستخدام أسلحة متطورة، مثل القذائف التسيارية والطائرات المسيّرة. وقد استهدفت تلك الهجمات البنية التحتية المدنية، بما في ذلك محطات النفط الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، مما زاد من مفاقمة التوترات.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس وإعطاء الأولوية للحوار والدبلوماسية وتجنب الأعمال التي تؤدي إلى مزيد من التصعيد، لا سيما تلك التي تسفر عن وقوع ضحايا من المدنيين. وتؤيد اليونان بشكل لا لبس فيه جميع الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل العملية السياسية في اليمن بهدف التوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام ودائم يمهد الطريق لتسوية سلمية دائمة. ونؤكد، في هذا المنعطف الحرج، على أهمية وحدة الصف داخل مجلس القيادة الرئاسي وضرورة زيادة الدعم للحكومة

اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري منع أي جهات فاعلة من استغلال الظروف الإقليمية والداخلية لتوسيع نفوذها وتعريض آفاق الاستقرار في اليمن للخطر. كما نشدد على أهمية وحدة الصف داخل مجلس الأمن في معالجة الملف اليمني. وأود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية تكتسي أهمية خاصة لبلدي فيما يتعلق باليمن.

أولاً، إن احترام القانون الدولي والالتزام الكامل به، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، أمران أساسيان ويجب على جميع الأطراف التمسك بهما. وفي ذلك الصدد، نحث الحوثيين على الإفراج عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها المحتجزين من دون مبرر منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانياً، فيما يتعلق بالالتزام بالحل السياسي، نحث جميع الأطراف اليمنية الفاعلة على العمل بنشاط من أجل التوصل إلى وقف مستدام ودائم لإطلاق النار كسبيل لمنع التصعيد. وسيمكن ذلك من عملية سياسية متجددة وشاملة بقيادة يمنية وملكية يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يضمن مشاركة جميع شرائح المجتمع اليمني، بمن فيهم النساء والشباب.

ثالثاً، فيما يتعلق بالدعم الإنساني والحماية، يجب على المجتمع الدولي زيادة الدعم المالي لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن بشكل عاجل وتعزيز أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. كما إننا ندين بشدة الاحتجاز التعسفي لموظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، ونكرر الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

رابعاً، تركز اليونان بشكل خاص على الأمن البحري وحرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب. وبالتالي، شاركنا مع الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة تجديد القرار المتعلق بالبحر الأحمر. ونشارك غيرنا في دعوة الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات على الملاحة التجارية في المنطقة وفقًا للقرارين 2722 (2024) و 2739 (2024). وتقود اليونان عملية أسبيدس التابعة لقوة الأمن البحري التابعة للاتحاد الأوروبي وتستضيف مقر قيادتها، التي أنشئت لحماية حرية الملاحة استجابةً لأزمة البحر الأحمر، عملاً بالقرار 2722 (2024). ونؤكد على الطبيعة الدفاعية للعملية ونعيد تأكيد عزمنا على التصدي للتهديدات التي تواجه الأمن البحري وحرية الملاحة في المنطقة.

وفي الختام، نؤيد مشروع القرار بشأن البحر الأحمر الذي اقترحته الولايات المتحدة واليونان بشكل مشترك بوصفهما مشاركين في تقديم مشروع القرار، ونحن على استعداد لتقديم المزيد من الدعم لإعادة إطلاق العملية السياسية في اليمن.

السيدة جارو – دارنو (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هانس غروندبرغ، والأمينة العامة المساعد للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

تدين فرنسا بشدة الهجمات التي شنها الحوثيون على إسرائيل خلال الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك الهجوم الذي استهدف جنوب إسرائيل في 13 كانون الثاني/يناير. فيجب أن تتوقف فوراً، كما يجب

أن تتوقف هجماتهم في البحر الأحمر على الملاحة التجارية، التي استمرت على الرغم من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2722 (2024). إن الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحوثيون الذين تدعمهم إيران في البحر الأحمر وخليج عدن وضد إسرائيل، باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة، انتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس ذات الصلة. ويتحمل الحوثيون المسؤولية الرئيسية عن الأزمة الإقليمية المستمرة، وتظهر أفعالهم مرة أخرى عدم اكتراثهم التام بمعاناة الشعب اليمني. وتكرر فرنسا دعوة مجلس الأمن إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها المحتجزين منذ أكثر من عام.

وتعيد فرنسا تأكيد التزامها تجاه استقرار اليمن وتجاه الأمن في المنطقة. ونشدد على أهمية منع أي تصعيد آخر في المنطقة وندعو إيران إلى وقف دعمها للأعمال المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. وسنحافظ على التزامنا بسياسة الأمن الدفاعي والدفاع التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية أسبيدس، لحماية السلامة البحرية وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتنسيق مع شركائنا.

وتواصل فرنسا الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن العشرات من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، المحليين والدوليين، الذين يحتجزهم الحوثيون بطريقة مخزية ومخالفة للقانون الدولي. كما نحث الحوثيين على كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق ووقف حملات التضليل الإعلامي ضد الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي الوقت الذي يعاني فيه اليمنيون أصلا من الإنهاك بسبب سنوات من النزاع وتزايد انعدام الأمن الغذائي، أصبح اليمن الآن أكثر تضرراً من الكوليرا من أي بلد آخر في العالم. فيجب على الحوثيين أن يبذلوا كل ما في وسعهم للسماح للعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بتطعيم السكان الأكثر عرضة للخطر.

ويجب ألا يجعلنا السياق الإقليمي نغفل عن هدف بناء سلام دائم في اليمن. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للمبعوث الخاص غروندبرغ في جهوده الرامية إلى التحضير للاستئناف الضروري لعملية السلام. فالحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يحقق وقفًا كاملاً ودائمًا للأعمال العدائية ويكفل للشعب حياة كريمة. وسيكون من الضروري تجنب أي استئناف للنزاع في الميدان.

إن وحدة مجلس القيادة الرئاسي ضرورية، وكذلك تعزيز الحكومة اليمنية. ويجب على الحوثيين، من جانبهم، العودة إلى طاولة المفاوضات تحت قيادة المبعوث الخاص. وتشدد فرنسا على أهمية المفاوضات الشاملة التي تضمن مشاركة المجتمع المدني ككل، ولا سيما المرأة اليمنية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، والأمين العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة جويس مسويا، على إحاطتيهما.

ونعتقد أن الهدف الرئيسي للمجلس فيما يتعلق باليمن هو بذل كل ما في الوسع لتيسير إحراز تقدم في العمليات التي يمكن أن تؤدي إلى عودة الحالة في البلد إلى نصابها الطبيعي. ومن الضروري بذل كل ما في وسعنا لمساعدة أطراف النزاع، بما في ذلك حركة أنصار الله، على إيجاد أرضية مشتركة والتوصل

إلى حلول وسط. ومن جانبنا، ندعم أهداف المبعوث الخاص غروندبرغ في ذلك الصدد، ونحن على استعداد لمواصلة تقديم كل أنواع المساعدة له. وقد أعادت التطورات الجارية التأكيد على الحاجة الملحة للتوصل من دون تأخير إلى اتفاقات مناسبة بين القوى السياسية في البلد ووضع خارطة طريق رسمية للتسوية وإطلاق عملية سياسية شاملة وكاملة في اليمن. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن تعمل الأطراف باستمرار على التغلب على عدائها تجاه بعضها البعض وكبح جماح خطابها العدائي. وينبغي للقوى العالمية والجهات الفاعلة الإقليمية مساعدتها بدلاً من إضافة شروط مسبقة لإطلاق العملية السياسية اليمنية. وندعو المبعوث الخاص إلى البناء على العناصر الإيجابية القائمة ومحاولة إرساء أساس متين لجهود الوساطة استناداً إليها.

غير أننا نرى أن لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل عام تأثير مباشر، للأسف، على آفاق الحل السياسي في اليمن. فالعملية العسكرية الإسرائيلية اللاإنسانية في قطاع غزة المستمرة منذ أكثر من عام، وكذلك ما تقوم به إسرائيل في لبنان وسورية، التي أدانها العرب في كل مكان إدانة قاطعة، لا يمكن أن يكون لها سوى تداعيات على اليمن. كما إن الاضطرابات التي تشهدها المياه المجاورة، بما في ذلك البحر الأحمر وخليج عدن، تصب الزيت على النار. وقد حذّر الاتحاد الروسي مراراً وتكراراً من مخاطر تلك التطورات، وظل يحثّ باستمرار على وقف إطلاق النار في قطاع غزة وعدم جواز أي تصعيد إقليمي آخر، الأمر الذي قد يجرّ المزيد من دول الشرق الأوسط، حتى لو كان بشكل غير مباشر، إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وللأسف ليس لدينا حتى الآن سبب وجيه للتفاؤل.

فالحالة الإنسانية المتدهورة يومياً في اليمن سبب آخر لضرورة إيجاد حل سريع للأزمة العسكرية والسياسية هناك. فقد تعرض مواطنوه العاديون لهجمات الجوع وأوبئة الأمراض المعدية على حد سواء. وأصبح عمل العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية في البلد صعباً للغاية. إننا نستنكر أن احتجاز أنصار الله لموظفي الأمم المتحدة المعينين محليا لا يزال من دون حل. ونذكر بامتيازات العاملين في المجال الإنساني وحصاناتهم، والتي يجب أن تحترمها جميع الأطراف.

ونشير إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة، بما فيها جهود المبعوث الخاص غروندبرغ، والتي تهدف إلى توضيح الأسباب الكامنة وراء ما حدث توضيحا كاملا وضمان وصول المساعدات الإنسانية وتهيئة الظروف للإفراج عن المحتجزين في نهاية المطاف. ونعمل من جانبنا أيضا من أجل تحقيق هذه الأهداف.

من الواضح مدى أهمية أن يتحد المجتمع الدولي ويكثف جهوده لمعالجة الأزمة الإنسانية في اليمن. إلا أننا نلاحظ بأسف شديد أن تصرفات بعض الأطراف تؤدي إلى عكس ذلك تماما. ونشعر بقلق بالغ، على وجه الخصوص، إزاء الغارات المستمرة التي يشنها ما يسمى التحالف الذي حشدته على استعجال الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تدور في فلكها على البنية التحتية لموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى اليمنية. وهذا على الرغم من أن هذه الموانئ مرافق حيوية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني. ويجري إيصال معظم المساعدات الإنسانية المقدمة، بما في ذلك الغذاء والدواء وغيرها من الضروريات – من خلالها.

لكن ذلك لم يوقف زملاءنا الغربيين. وبالتالي، نتيجة للهجوم الجوي الأخير المنسق الذي شنته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل في 10 كانون الثاني/يناير، توقفت معظم البنى التحتية عن العمل. ونتيجة لذلك، انخفضت القدرة الاستيعابية للموانئ انخفاضا كارثيا – وهو واقع أشار إليه العاملون في المجال الإنساني أيضا. وإذا أراد المعتدون الغربيون أن ينسبوا الفضل في هذه النتيجة لأنفسهم، فربما يكون هذا هو الإنجاز الوحيد الذي حققته حملتهم العسكرية ضد الحوثيين والتي لم تفشل في الحد من قدراتهم العسكرية فحسب، بل فشلت أيضا في التأثير على موقفهم بشأن المسائل الإقليمية.

إننا لا نبرر الغارات الحوثية على الأراضي الإسرائيلية. ونفهم أن إجراءات القدس الغربية ذات طابع انتقامي في الغالب. ولكن، في الوقت نفسه، يجب أن يكون الرد العسكري متناسبا. ومن مصلحة إسرائيل الآن ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الخطوات التصعيدية. ونثق بأن القدس الغربية تدرك ضرورة تعديل سياستها التدميرية في المنطقة.

السيدة شيا (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما، اللتين أكدتا عدم استقرار الحالة في اليمن.

يدرك المجلس جيدا أن التهديدات الأخيرة للسلام والأمن الدوليين من جانب الحوثيين كانت محور تركيز جلسات عقدت مؤخرا. ففي جلسة طارئة عُقدت في 30 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9829)، أدان الأمين العام المساعد الخياري عن حق القرار المتهور الذي اتخذه الحوثيين بإعطاء الأولوية لطموحاتهم الإقليمية العدوانية بمهاجمة النقل البحري الدولي في البحر الأحمر. وسلط الضوء أيضا على التداعيات الضارة لهجماتهم غير المبررة.

وقد أكمل خبراء الإنقاذ للتو عملهم المتعلق بالسفينة التجارية "سونيون" بعد أشهر من هجوم الحوثيين الذي ترك السفينة تنجرف وتشتعل فيها النيران، وهي مليئة بملايين البراميل من النفط. وقبل أسابيع قليلة فقط، استمعنا إلى رواية مباشرة من مقدم إحاطة بين التفاصيل المروعة لاختطافه واحتجازه غير المبرر على أيدي الحوثيين (انظر S/PV.9806). لقد تكلم باسم جميع الذين يقبعون حاليا في معتقلات الحوثيين، ولا يمكنهم رؤية أحبائهم ويتعرضون لانتهاكات شنيعة.

ولا تزال الحالة تتدهور. ففي الأيام الأخيرة، وسع الحوثيون نطاق حملتهم لاحتجاز اليمنيين الأبرياء واستهداف مزيد من موظفي السفارات السابقين الذين يحاولون ببساطة القيام بعملهم. ولا يزالون يحتجزون موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدبلوماسيين وموظفي المنظمات غير الحكومية الذين اعتُقلوا خلال الصيف – وكذلك طاقم السفينة التجارية "غالاكسي ليدر"، الذين أصبحوا الآن رهائن بحكم الأمر الواقع منذ أكثر من عام – أثناء مداهمات مسلحة نفذها الحوثيون في صنعاء.

ويطرح ذلك السؤال الذي لا مفر منه: هل سيستمر المجلس في الوقوف مكتوف الأيدي أمام هذا التصعيد؟ لا يمكننا ببساطة توجيه مزيد من النداءات التي تُقابل بالتجاهل.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الوقت قد حان للرد على التهديد الحوثي المتزايد بمحاسبة إيران على تمكين الحوثيين من شن هجمات بقذائف بعيدة المدى على النقل البحري الدولي وعلى إسرائيل – وهي هجمات

ندينها بشدة. وهذا هو سبب دعوتنا إلى صياغة إعادة التفويض على نحو يقتضي أن تتضمن تقارير الأمين العام الدورية المقدمة إلى المجلس معلومات عن التزويد بالأسلحة المتطورة التي تُستخدم في الهجمات المتطورة على نحو متزايد. ويجب أيضا أن نتخذ إجراءات لحرمان الحوثيين من الإيرادات غير المشروعة التي تتيح استمرار هجماتهم وأن نعترف بالعلاقات المتنامية بين الحوثيين والجماعات الإرهابية الأخرى، مثل حركة الشباب، وذلك بسبل منها استخدام جزاءات محددة الأهداف.

وتواصل الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات للرد على تهديدات الحوثيين. ففي 8 كانون الثاني/يناير، شنت القوات المسلحة للولايات المتحدة عدة ضربات موجهة بدقة ضد مرفقين تحت الأرض لتخزين الأسلحة التقليدية المتطورة كان الحوثيون يستخدمونهما لشن هجمات على السفن الحربية التابعة للبحرية الأمريكية والسفن التجارية. وعلى الرغم مما تقوله روسيا عن هذه الإجراءات والإجراءات السابقة، فالواقع هو أن تلك الضربات كانت متماشية مع القانون الدولي وأنها نُفذت في إطار ممارسة الولايات المتحدة لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس.

وحتى في الوقت الذي نتصدى فيه لتهديدات الحوثيين، يجب ألا يغيب عن بالنا استمرار معاناة اليمنيين، خاصة بسبب العراقيل التي يضعها الحوثيون وتقييدهم لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، لا سيما أولئك الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي وتحديات أخرى مذهلة. فلا يزال أكثر من نصف سكان اليمن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ومن ثم، تواصل الولايات المتحدة دعم العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني الذين يقدمون مساعدة حيوية في مجالات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للشعب اليمني.

ويجب علينا أن نبذل مزيدا من الجهد بشكل جماعي لدعم الاستجابة الإنسانية في اليمن. وتدعو الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مانح في العالم للمساعدات الإنسانية لليمن، المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم المالي للتخفيف من الأزمة الإنسانية الحادة في اليمن، مع الضغط أيضا على الحوثيين لضمان إمكانية سير عمل المنظمات الإنسانية دون عوائق ودون تدخل الحوثيين أو تهديدهم باحتجاز موظفيها. وندعو أيضا الجهات المانحة إلى دعم تعزيز الحوكمة الفعالة خلال زيارة رئيس الوزراء اليمني والوفد المرافق له إلى نيويورك الأسبوع المقبل.

يجب أن تتوقف هجمات الحوثيين ليتفادى اليمن أسوأ السيناريوهات. فالحوثيون يشكلون العائق الرئيسي أمام تقديم دعم دولي أكبر ويعرضون إمكانية تحقيق السلام في اليمن للخطر. ويجب علينا جميعا أن نعمل معا وأن نظل ملتزمين بإطلاق عملية سياسية بين الأطراف اليمنية بقيادة الأمم المتحدة بهدف إنهاء النزاع اليمني. وليحدث ذلك، يجب أولا أن تنتهي هجمات الحوثيين واعتقالاتهم.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما وعلى جهودهما المستمرة بشأن هذه المسألة. وأرحب بحضور ممثل اليمن في جلستنا اليوم.

رسم مقدما الإحاطتين هذا الصباح صورة مثيرة للقلق – صورة حالة هشة ومحفوفة بالمخاطر، تقترب أكثر من أي وقت مضى من حافة هاوية خطيرة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، إن وقف التصعيد أمر بالغ الأهمية. وتشعر الدانمرك بقلق بالغ إزاء ارتفاع مستوى التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك تزايد الهجمات بين إسرائيل والحوثيين مؤخرا. وندعو الحوثيين إلى وقف هجماتهم على إسرائيل فورا ونؤكد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس تمشيا مع القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ التناسب.

وندعو كذلك جميع أطراف إلى ممارسة ضبط النفس والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. نؤكد أيضاً على أهمية إبقاء ميناء الحديدة مفتوحاً باعتباره شريان حياة لملايين اليمنيين.

وندين هجوم الحوثيين المتواصل على السفن التجارية الدولية في البحر الأحمر، واستيلاءهم المستمر وغير المبرر على السفينة "غالاكسي ليدر" واحتجازهم لأفراد طاقمها البالغ عددهم 25 فرداً، ونطالب بالإفراج الفوري عنهم. إن أي محاولة لعرقلة حرية الملاحة التي تستند إليها التجارة والتنمية الدوليتين غير مقبولة وقد تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة تشديد حظر توريد الأسلحة ووقف تدفقها إلى الحوثيين، بما في ذلك عبر تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

والنقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي أن الدنمارك تدين بشدة أي محاولة لعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية أو تحويل مسارها أو التدخل في إيصالها. إن تدخل الحوثيين في العمليات الإنسانية وعرقلتها تحرم أبناء شعبهم من المعونات الحيوية التي تنقذ أرواحهم. وبعبارة موجزة، إن ذلك التدخل يزهق الأرواح. وفي السياق ذاته، ندين بشدة احتجاز الحوثيين تعسفا لموظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني والعاملين في المنظمات غير الحكومية والبعثات الدبلوماسية في اليمن. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم. من الأهمية بمكان أن يستطيع العاملون في المجال الإنساني القيام بعملهم المنقذ للحياة في بيئة عمل آمنة. لذا فإننا ندعم وكالات الأمم المتحدة الإنسانية وغيرها من الجهات العاملة في الميدان في اتخاذ تدابير احترازية لحماية سلامتها حين يتعذر استيفاء هذه المتطلبات الأساسية.

أما النقطة الثالثة فهي وثيقة الصلة بالنقطتين السابقتين وتتعلق بضرورة التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ولئن كانت زيارة المبعوث الخاص غروندبرغ الأخيرة إلى صنعاء – أول زيارة منذ عامين تقريباً – تبعث على الأمل، إلا أن ممارسات الحوثيين على الجبهات الأخرى تبدد كل أسباب التفاؤل. إن ما نحتاجه هو إبداء الأطراف لحسن النية الصادق، وإلقاء أسلحتها والتعاون البنّاء نحو إرساء وقف رسمي وشامل لإطلاق النار في عموم البلد وبث روح جديدة في عملية سياسية جامعة بقيادة وملكية يمنية تكفل المشاركة الكاملة للمرأة والشباب.

كما نجحت جهود المبعوث الخاص في إرساء قواعد أساسية مهمة، ويمكنه أن يعول على دعم الدنمارك الكامل.

في الختام، لقد استعر أوار النزاع في اليمن لأمد طال كثيراً. وكما هو الحال دوماً، يتجرع المدنيون أشد المعاناة. يجب ألا يصبحوا ضحايا لنزاع طواه النسيان. يجب أن يظلوا في صدارة اهتماماتنا. إن معاناتهم تستوجب – بل وتستحق – عنايتنا، والأهم من ذلك، ما نتخذه من إجراءات لدعم السلام في ربوع اليمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية أن أتقدم إليكم، السيد الرئيس، ولبلدكم الجزائر الشقيق بالتهنئة على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر وأعرب عن خالص تمنياتنا لكم ولوفدكم بالتوفيق والنجاح.

كما أشكر الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة على رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. وأتوجه بالتهنئة للأعضاء الجدد غير الدائمين في هذا المجلس – الصومال، وباكستان، واليونان، والدانمرك، وبنما – وأتطلع إلى العمل معهم ومع بقية أعضاء المجلس لإحلال السلام الشامل والمستدام في اليمن وتخفيف المعاناة الإنسانية عن اليمنيين.

كما أشكر الدول التي انتهت عضويتها في هذا المجلس على كل إسهاماتها القيمة في عمل مجلس الأمن. وأتوجه بالشكر للسيد هانس غروندبرغ والسيدة موسيا على إحاطتيهما. ونشكر الجنرال بيري على كل الجهود التي بذلها خلال فترة مهمته.

إن التصعيد العسكري المستمر للميليشيات الحوثية الإرهابية يعد هروباً من استحقاقات السلام وتقويضاً لكل الجهود الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة لإنها هذه الحرب التي طال أمدها ومفاقمة الأزمة الإنسانية للشعب اليمني. وفي الوقت الذي تدين الحكومة اليمنية هجمات الكيان الإسرائيلي على اليمن وانتهاك سيادته، فإننا نحمل الميليشيات الحوثية مسؤولية جر اليمن إلى ساحة صراع في المنطقة. ونحذر هذه الميليشيات من استمرار رهن مصير اليمن وأبناء شعبه والزج بهم في معاركها العبثية خدمة لمصالح راعيها، النظام الإيراني ومشروعه التوسعي في المنطقة.

ونذكر المجلس بالنهج التدميري لهذه الميليشيات الذي استهدف، ويستهدف، مقدرات الشعب اليمني منذ عقود من الزمن، وهجماتها الإرهابية التي طالت البنية التحتية التي تم تشييدها على مدار عقود – الموانئ والمطارات والمنشآت النفطية الحيوية – بالقذائف التسيارية والطائرات المسيرة، وحصار واستهداف المدن والقرى. إن الهجمات الإرهابية الحوثية ليست دفاعا عن أبناء الشعب الفلسطيني في غزة كما تدعي هذه الميليشيات، بل هي جزء من استراتيجيتها لتدمير اليمن والقضاء على أحلام وأمال وتطلعات شعبه وفرض أجندة راعيها النظام الإيراني وتحويل اليمن إلى منصة لتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتقويض أي فرص لبناء مستقبل أفضل لليمنيين. ونؤكد مجدداً على أن تحقيق السلام الشامل في اليمن يقتضي إظهار الالتزام والرغبة الجدية من قبل هذه الميليشيات نحو تحقيق السلام والانخراط بإيجابية وحسن نية مع الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى إنهاء الأزمة اليمنية، وتخلي هذه الميليشيات عن خيار الحرب والتصعيد وتغليب مصالح الشعب اليمني على مصالح قادتها وراعيها، والتخلي عن نهجها الإرهابي المزعزع للأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة. وندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته عن تنفيذ قراراته ذات الصلة بهذه الأزمة واتخاذ إجراءات عملية لتمهيد الطريق وتهيئة بيئة مواتية نحو عملية سياسية شاملة تلبي تطلعات

الشعب اليمني. ونؤكد مجدداً حرص الحكومة اليمنية على التعاطي الإيجابي مع كافة الجهود الإقليمية والأممية بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تضمن إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، استنادا على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216 (2015). إن استمرار تصعيد الميليشيات الحوثية نابع عن غياب الإرادة الدولية للتعامل مع سلوكيات وممارسات هذه الميلشيات التي أمعنت في ارتكاب انتهاكاتها وجرائمها البشعة بحق أبناء شعبنا اليمني، وتقويضها لاتفاق ستوكهولم الذي من خلاله سيطرت على مدينة الحديدة وموانئها وحولتها إلى قاعدة لإطلاق القذائف التسيارية والطيران المسيّر وتهديد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي وطرق الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

وندعو هذا المجلس والمجتمع الدولي إلى إعادة تقييم نهج التعامل مع هذه الميلشيات، وتصحيح السرديات الخاطئة التي أدت إلى تعقيد هذه الأزمة وإطالة أمد هذا الصراع، ومكنت هذه الميليشيات من تحدي إرادة هذا المجلس والمجتمع الدولي، وتهديد دول المنطقة. وفي الوقت الذي نعبر عن الشكر لجهود الأمم المتحدة الهادفة للإفراج عن موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية والبعثات الدبلوماسية العاملة في اليمن المحتجزين من قبل هذه الميليشيات لأكثر من ستة أشهر، إلا أن هذه الجهود تقتصر على دعوات متكررة ولقاءات بقيادات الميليشيات الحوثية، ومنهم من هو مصنف ضمن قوائم الإرهاب. هذا الوضع شجع الميليشيات الحوثية على الاستمرار في انتهاكاتها وجرائمها والاستخفاف بدعوات هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي للإفراج عن هؤلاء المختطفين، ويعبر عن العجز عن فرض ضغوط حقيقية من قبل الأمم المتحدة لحماية موظفيها وإنقاذ حياتهم.

تواصل الميليشيات الحوثية ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات بحق اليمنيين، منذ انقلابها، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وقد طال الخراب والدمار كل زاوية في اليمن، وأصبح اليمنيون يعانون من وضع إنساني واقتصادي لا يحتمل. لقد سلبت هذه الميليشيات من اليمنيين حياتهم وأمنهم ومستقبلهم، وعمدت إلى إشعال الحروب والأزمات وبثت العنصرية والانقسام واستهدفت الأعيان المدنية والمدن المكتظة بالسكان والأسواق الشعبية بالصواريخ والطيران المسير، مما أدى إلى قتل عشرات من المدنيين الأبرياء، معظمهم من النساء والأطفال في مشهد مرعب.

وبعد جريمة استهداف سوق شعبي في تعز مطلع الشهر الماضي، استهدفت الميليشيات الحوثية بقصف مدفعي منازل المواطنين في قرية البومية بمديرية مقبنة في تعز، مما أسفر عن مقتل طفلين وإصابة اثنين جميعهم من أسرة واحدة. وأقدمت الميليشيات الحوثية مؤخرا على حصار واستهداف قرى حنكة آل مسعود والخشعة في قيفة ردا‌ع بمحافظة البيضاء بالطائرات المسيرة والدبابات والمدفعية، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا بين قتيل وجريح بينهم نساء وأطفال.

وكنت أتمنى من المبعوث الخاص للأمين العام أن يشير إلى من يرتكب هذه الجرائم ويقوض جهود التهدئة ويعيق تحقيق السلام. كما تقوم هذه الميليشيات بتفجير العديد من المنازل في هذه القرى وبث الرعب بين النساء والأطفال، ومنع إسعاف المصابين ووصول المواد الغذائية، وقطع المياه وحرمان المزارعين

من الوصول إلى حقولهم الزراعية، والحرمان من الرعاية الصحية المنقذة للحياة، والدفع بتعزيزات عسكرية ضخمة وعشرات العناصر الحوثية المدججة بالأسلحة، وشن حملات اعتقالات واسعة بحق أبناء هذه القرى بناء على اتهامات ملفقة كذريعة لتصفيتهم جسديا أو إخفائهم قسريا. وهذه الجرائم ترقى إلى جرائم حرب.

كما تمارس هذه الميليشيات جرائم الاختطاف والإخفاء القسري؛ والاعتقالات التي طالت سياسيين وأكاديميين وناشطين وصحفيين على خلفية نشاطهم السياسي والحقوقي والإعلامي؛ وممارسة أبشع الانتهاكات بحق النساء اليمنيات واختطافهن من منازلهن ومقرات أعمالهن والزج بهن في سجون سرية وممارسة العنف والابتزاز بحقهن، فضلا عن جرائم التحرش والاعتداء الجنسي والتعذيب النفسي والجسدي. كما تواصل هذه الميليشيات استدراج الأطفال إلى معسكرات الموت وتحويل المدارس إلى معسكرات، والفصول الدراسية إلى ساحات لتدريب الأطفال على استخدام الأسلحة، وتعبئتهم بأفكار متطرفة في أكبر عملية تجنيد يشهدها التاريخ الحديث.

كما حولت هذه الميليشيات مداخل المدن والقرى والمزارع والطرقات إلى حقول ألغام تسببت في قتل آلاف من المدنيين وأصابتهم بإعاقات مستدامة. تسببت هذه الممارسات الإجرامية إلى أكبر موجة نزوح داخلي يشهدها اليمن، حيث اضطر الملايين من اليمنيين للهروب إلى مخيمات النزوح الداخلي في ظروف إنسانية ومعيشية صعبة. إن استمرار هذه الميليشيات في ارتكاب هذه الجرائم الوحشية بحق المدنيين الأبرياء في مناطق سيطرتها وفي ظل الصمت الدولي يشجعها على التمادي في جرائمها ويمثل استخفافا بحياة هؤلاء الأبرياء وانتهاكا صارخا وغير مسبوق للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والتشريعات الوطنية.

يبذل مجلس القيادة الرئاسي جهودا كبيرة لمواجهة التحديات المتعددة ودعم جهود الحكومة اليمنية المبذولة لتأمين الخدمات والتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية وتفعيل الأداء الاقتصادي ودعم مسار الإصلاحات الشاملة وتحسين أداء المؤسسات على المستوى المركزي والمحلي، والتعاطي العاجل مع تحديات الوضع الاقتصادي والخدمي واستكمال إجراءات تعزيز آليات مكافحة الفساد وتحسين الإيرادات العامة والعمل على مضاعفة الجهود في تيسير تدخلات مجتمع العمل الإنساني. وفي هذا السياق، نثمن عالياً مواقف الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب الشعب اليمني والتخفيف من معاناته الإنسانية.

وتناشد الحكومة اليمنية الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة لتقديم الدعم العاجل للاستجابة لأولويات المرحلة الراهنة، بما في ذلك دعم خطة الإنقاذ الاقتصادي واستراتيجية مجلس القيادة الرئاسي للتعاطي مع هذه التحديات الناجمة عن هذه الحرب واستمرار تصعيد الميليشيات الحوثية وتداعياتها الكارثية على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية.

ونعبر عن عظيم الشكر والتقدير للأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة على الدعم الاقتصادي الذي قدمته للحكومة اليمنية مؤخراً البالغ نصف بليون دولار، منها 300 مليون دولار وديعة مخصصة

للبنك المركزي اليمني. هذا الدعم سيسهم في تلبية الاحتياجات الضرورية والالتزامات الحتمية للدولة وفي مقدمتها دفع رواتب الموظفين.

أخيراً، نثمن دور المملكة المتحدة لعقد الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بالشراكة مع الحكومة اليمنية في مقر الأمم المتحدة مطلع الأسبوع القادم، الهادف إلى حشد الدعم الاقتصادي والسياسي وتوجهات الحكومة نحو الإصلاح المؤسسي ومعالجة التحديات الاقتصادية الراهنة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.